



يا أهل مصر، يا أهل الكنانة: اعلموا أن الله سائلكم عن غزة، وسائلكم عن بلادكم المغلقة في وجه أهلها، وعن شراكتكم - بصمتكم - في حصارهم وتجويعهم؛ لذلك سارعوا في رفع الحصار عنهم. فغزة اليوم لا تحتاج إلى بيانات التعاطف ولا إلى قوافل الإغاثة وحدها، بل تحتاج إلى جيوش تتحرك لتحريرها وتطهيرها من يهود، ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ وَيُلْعَلُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَلِيَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.



## اقرأ في هذا العدد:

- خصخصة شركات الجيش المصري تحت إشراف شركات مرتبطة بالاحتلال - جريمة بحق الأمة وخيانة للأمانة ... ٢٠
- الدبلوماسية البحرية بين اليونان وليبيا في مواجهة الاتفاقية التركية الليبية ... ٢٠
- النهوض لا ينتظر إذنا والانهازم الداخلي وهم الاستضعاف لن يُنتج تمكيننا ... ٢٠
- علمنة المجتمع في المغرب سياسة يجب كشفها ومحاسبة النظام عليها ... ٤٠
- لماذا لجا ترامب إلى التصعيد مع روسيا؟ ... ٤٠

## الرائد الذي لا يكذب أهله

# ماذا تريد أمريكا من سوريا؟

بقلم: الأستاذ عبد الحكيم عبد الله



## كلمة العدد

### لا تدخلوا غزة أيها المسلمون

بقلم: الأستاذ عبد الله زيد

أول على الخذلان، فالهه يخطر القلب، وهو أشد على النفس من ألم الجوع والسجن وضرب السياط. وأهل الأرض المباركة ومنهم أهل غزة هاشم، يستنصرون أمة الإسلام لنصرتهم وتحريرهم، لأن أخوة الإسلام توجب على المسلم نصرته المستضعفين منهم، قال رسول الله ﷺ: «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَخْرُقُهُ، التَّوْفَى مَا هُنَا وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» رواه مسلم، فتقوى الله التي في صدور المؤمنين توجب عليهم بذل الوسع في نصرته إخوانهم وتحرير المسجد الأقصى مسرى رسول الله ﷺ، وإزالة كل العقبات التي تحول دون نصرتهم لإخوانهم.

ولكن أتى للمسلمين أن ينصروا إخوانهم وحدود سايبك بيكو تفرقهم؟

أتى للمسلمين أن يغيبوا أهل غزة وحكامهم يتأمرون عليهم مع عدوهم في تجويعهم وقتلهم ودفعهم للإسلام؟

أنا المسلمون! أتى للمسلمين أن ينصروا إخوانهم وأجهزة المخابرات تحصى عليهم أنفسهم وتلاحقهم على كلمات يعبرون بها عن غضبهم؛ وينتصدون مواقع التواصل والمساجد لحماية العروش العميلة الخائنة! أتى للمسلمين أن ينصروا دينهم وعلماء السلاطين يدورون في فلك الحكام العملاء يزيتون لهم باطلهم؟! **أيها المسلمون:**

إن حالنا في غزة ليس بعيداً عن حال إخواننا في السودان، ولا يختلف عما أصاب أهلنا في الشام أو إخواننا في تركستان الشرقية أو بورما أو الصومال أو البوسنة... الخ. فإلم الخذلان ينتقل في بلاد المسلمين بلداً بلداً، وأعداء الإسلام يتفكرون بأماننا في كل مكان، والجريمة الكبرى تكمن في الحكام العملاء الذين يتواطؤون مع الأعداء.

إن الأمة اليوم وصلت إلى حالة من الوعي على أنها أمة واحدة، وبينها وفكرها وشعورها، وأنها جسد واحد يدمي جرح غزة أهل الحجاز ويتألم لمصابها بلداً بلداً، ويتأوه لأهاتها أهل مصر، إن أهل الحجاز ومصر والسودان وباكستان وتركيا وسائر بلاد المسلمين قد حسبوا بالحدود والسود والوطنان ككيانات منفصلة عن أهل غزة، والحال أن القلب والعقل والجنان يتشوقون ويتحرقون لنصرة إخوانهم، واليد التي تطيش والقدم التي تمشي حبسها حاسب الحكام والحدود.

إن أهل غزة يتكلمون ويتألمون لهم يوماً بعد يوم أن هؤلاء الحكام ما هم إلا أدوات بيد اليهود والأمريكان لتخذيل المسلمين عن نصرته إخوانهم، ولولا هؤلاء العملاء لانطلقت الملايين إلى بيت المقدس هالدة بالتكبير لتسلي صلاة النصر في المسجد الأقصى. فالأمة الإسلامية ليست ضعيفة ولا عاجزة عن نصرته غزة، أو نصرته المستضعفين من المسلمين، الذين يصورها كذلك هم المنافقون وحكام الطائفت الذين يتعرون المسلمين بالعجز والضعف، ويهنون دماهم ومقدساتهم وأعراضهم لأمركا والمؤسسات الدولية.

إن أهل غزة يستنصرون الأمة الإسلامية وجيوشها لتحريرهم وتحريرهم من يهود، أما الحكام فينشدون أمريكا والمؤسسات الدولية لنكح الحصار وإدخال المساعدات؛ وهذا يدل ويؤكد على أنهم لا يعتبرون قضية أهل غزة قضيتهم، فالذي يقر مصير غزة هو أمريكا ويهود، أما الدور المنوط بهم فهو إبقاء شعوب المسلمين مقهورة تحت ضغط أجهزة المخابرات والقمع حتى يتسنى لأمريكا ويهود تنفيذ

## شهادة الأعداء والخصوم لدولة الإسلام

يفضل تطبيق الدولة الإسلامية، لأحكام الإسلام في السياسة والحكم والاقتصاد والاجتماع والقضاء... إلخ كانت الرعية تتمتع بالأمن والطمأنينة، وقد شهد لها بذلك خصومها:

يقول الرحالة موتراي: (لقد بقيت في الدولة العثمانية أربع عشرة سنة، كانت حوادث السرقة فيها نادرة الحدوث مثل سائر الحوادث، أما في إسطنبول فمن النادر جداً حدوث سرقات، وكان عقاب من الموت على الخازوق، وخلال أربع عشر سنة عشت في إسطنبول ولم تقع تلك العقوبة إلا ست مرات فقط، وكلهم كانوا من الجنس الرومي، وليس معلوماً عن الأتراك قطع الطريق، ولهذا ليس هناك خوف على الجيوب من خفة اليد).

السير جيمس بوترر وكان سفيراً في إسطنبول، فقد قال رغم عدائه للأتراك وللإسلام: (إن الحوادث مثل قطع الطريق ونهب البيوت كانت وكأنها غير معروفة في المجتمع العثماني، ففي الحرب أو السلم كانت الطريق آمنة مثل البيوت ويمكن لأي شخص أن يسير بعفده في الطرق الرئيسية في كل البلدان العثمانية، ومن المثير للعجب قلة الحوادث بشكل كبير، بالرغم من كثرة عدد الرحلات والمسافرين، ففي عدة سنوات يمكن مصادفة بعض الحوادث النادرة الحدوث).

ويذكر أبو جيني: (في تلك العاصمة العظيمة، يتزكون حوائطهم مفتوحة كل يوم، في الأوقات العلوية يذهبون لملحة، وفي الليل يلقون أبواب بيوتهم على العادة بقل خشبي، وبالرغم من ذلك لا تحدث السرقة في العام إلا ثلاث أو أربع مرات فقط، أما غلطة وبك أوغلو المشهور بأن معظم سكانها من النصارى فلا يعضي يوم إلا ويحدث فيها سرقات وجنايات).

أحد الرحالة الإنجليزي نشر في جريدة ديلي نيوز عن الأمن والاستقامة في الدولة العثمانية يقول: (ذات يوم قمت باستئجار عربة نقل من أحد التزويين لنقل أغراضني وأغراض ضابط مجري صديق لي، وكانت كل المصايد والأغراض مفتوحة ومكشوفة، وفيها المعاطف والفراء والأوشحة، فأردت أن اشترى بعض الأعشاب الجافة، فطلب مني أحد الأتراك الذين يتميزون باللفظ والذوق، أن يرافقتني، بعدما أخرج الرجل الثيران من العربية وتركتها في وسط الطريق مع أغراضنا، ولما رأيته يتبع ناديت عليه قائلاً: يجب أن يبقى أحد هنا، فقال: لماذا؟ فقلت: لحرصاً أغراضنا فقال: ولم هذا؟ لا تهتم إن بقيت أغراضكم في هذا المكان أسبوعاً كاملاً ليلاً ونهاراً يجب أيضاً على نظار

وهذه، ولما رجعت وجدت كل شيء في مكانه، فقد كان الجنود العثمانيون يمشون من المكان بشكل دائم. إن هذه الحقيقة التي تواجه العين يجب أن تعلن على كل النصارى من على كراسي الكنائس في لندن، فيعضهم سبطن أن هذا مجرد رؤيا ولكن يجب أن يفيقوا من سباتهم هذا).

هذا ما شهد به الأعداء والخصوم، عن حالة الأمن والأمان في الدولة الإسلامية بفضل تطبيق الإسلام. أما اليوم، وفي ظل الولايات الوطنية الوظيفية التي هندسها الكافر المستعمر لتحقيق مصالحه وأجوائه الاستعمارية الخبيثة، وفرض عليها تطبيق النظام الرأسمالي، فسدت حياة المسلمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً وكثرت الجرائم والقتل وانتهاك الأعراس وغيرها. ولن يوجد الأمان والطمأنينة إلا بإقامة الخلافة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يَأْتِي الْإِمَامُ حُنَّةً يُقَاتِلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقِي بِهِ»

منذ اندلاع ثورة الشام بداية آذار/مارس ٢٠١١، وحتى نهاية حكم الأسد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ كانت أهداف أمريكا واضحة بشأن سوريا، وتمثلت في منع تصدير الثورة وعدم سقوط النظام السوري مع إجراء عملية تجميل له، ولم تتغير هذه الأهداف حتى اللحظة، أما التغييرات فكانت في الوسائل والأساليب فقط وهي أصلاً وجدت لخدمة الأهداف فإن فقدت دورها كان لزاماً تغييرها، أما مسألة نفوذ أمريكا في سوريا فلم يكن محل بحث حيث انتفى الصراع الدولي وكان الجميع تحت الخط الأمريكي، إلا محاولات بعضهم التشويش فقط لا الصراع، وما كانت روسيا وغيرها إلا أرفاقاً لأدوات لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية.

ومجرد الانفتاح الأمريكي رفع الاتحاد الأوروبي عقوباته عن سوريا، بما يشمل رفع القيود على قطاعي المال والطاقة وإزالة البنك المركزي السوري من قائمة العقوبات. وفي روسيا، أشار نائب وزير خارجيتها سيرجي لافروف في رسالة إلى مواصلة روسيا التفاوض مع الحكومة السورية بشأن وضع القواعد العسكرية الروسية في سوريا. وقال وزير خارجية كيان يهودي سعدون ساعر عقب لقاء الشرع بترابم إن تل أبيب تريد علاقات جيدة مع النظام السوري الجديد، في رسالة إيجابية لترابم قد تفيده برغبة الاحتلال في عقد صفقة مع سوريا تحت رعايته. ومن جهة أخرى، اقترح باراك إجراء مفاوضات بين الاحتلال وسوريا لإبرام اتفاقية عدم اعتداء.

وإنما كان الصراع الحقيقي هو بين الأمة وبين الغرب كله وعلى رأسه أمريكا، وقد قدم الكونغرس ملايين الدولارات لدعم المقاتلين السوريين الذين

## إلى جيوش المسلمين وخاصة التي حول فلسطين

أيها الجيوش في بلاد المسلمين، وبخاصة التي حول فلسطين: إن الواجب الشرعي هو أن تنصروا إخوانكم المسلمين في غزة، يقول النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْتَعِي بِدِمَائِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سَوَاهُمْ».

هل بقي عذر لمعتذر، وهل بقيت حجة لمحتج؟ كيف ترون وتسمعون عدوان يهود ومجازرهم، وحصارهم، وتجويعهم لأهل غزة حتى الموت، وأنتم قابعون في مكانكم، دون حراك، بدل أن تتوجهوا إلى أرض الرباط، وتردوا عدوان يهود، وتزليوا كيانهم المسخ؟! فإنه لا عذر لكم والله، وأنتم قادرين على ذلك العروش التي تمنعكم من التحرك نحو نصرته إخوانكم، فإن الله لن يقبل منكم غير نصرته إخوانكم وأنتم قادرين، أكرر: أنتم قادرين، فإنكم إن لم تفعلوا، فإنكم آثمون، ودماء إخوانكم في رقابكم.

فهياد دكوا عروش المتخاذلين، وأعطوا النصره لحزب التحرير ليقم الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لتحرر فلسطين، وكل بلاد المسلمين المحتلة، وترجع العالم من شرور يهود، وأعوانهم؛ من أمريكا وغيرها من المجرمين، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُ إِلَهُ خَشْرُونَ﴾.



## الدبلوماسية البحرية بين اليونان وليبيا في مواجهة الاتفاقية التركية الليبية

بقلم: الأستاذ ياسين بن يحيى

أكثر تعقيداً، حيث تسعى تركيا لضمان حصص عبر الاتفاقية مع ليبيا، بينما تسعى اليونان لمنع هذا التوسع عبر تحالفات مع مصر وكيان يهود وقبرص. أما ملف الهجرة فقد وافته المنية كورقة ضغط، إذ تستخدمه لتبرير تعزيز حوزورها البحري والعسكري في الجنوب، من جهة أخرى، تلوح تركيا باستخدام القواعد العسكرية الليبية كورقة ضغط، بينما تلجأ أوروبا لفرض عقوبات سياسية واقتصادية. وهكذا تتشابك ملفات الاقتصاد والسيادة والهجرة في معركة النفوذ بالمنطقة.

### استراتيجيات المواجهة في المتوسط: بين العسكرية التركية والضغط الأوروبي:

تعتمد تركيا على نهج مزدوج في مواجهة النزاع البحري، عسكرياً بنشر سفنها الحربية لحماية عمليات التنقيب، وتستغل قواعدها في غرب ليبيا كقاعدة لوجستية لفرض الأمر الواقع، ودبلوماسياً من خلال التلويح بتأجيل مصادقة البرلمان الليبي على الاتفاقية لإلزام أوروبا، مستغلةً ملفات حساسة كالهجرة والجمارك.

في المقابل، تسعى اليونان لتحويل الصراع إلى معركة أوروبية موحدة، عبر تصوير الاتفاق التركي الليبي كتصعيد للأمن الجماعي لجذب دعم الناتو والاتحاد الأوروبي، وتوظيف أزمة الهجرة من ليبيا إلى جزرها مثل جزيرة كريت كذريعة لتعزيز وجودها البحري العسكري.

أما السيناريوهات المحتملة ففتحة نحو ثلاثة مسارات مختلفة: إما التصعيد العسكري حال مصادقة البرلمان الليبي على الاتفاقية، وهو ما قد يدفع اليونان لرد مدموم بحلف الناتو، أو تقسيم النفوذ عبر مفاوضات ثلاثية (تركيا، اليونان، ليبيا) بساطة أميركية، تضمن حصصاً في ثروات المتوسط، وعزز استمرار الجمود بسبب الانقسام الليبي الداخلي وعجز القوى الدولية عن فرض حل نهائي.

من هنا يتبين أن الحدث الليبي-اليوناني ليس مجرد نزاع حدودي، بل هو تجسيد لصراع جيوسياسي أوسع، حيث تُعبد القوى الكبرى تشكيل تحالفاتها في فراغ السلطة الليبي، مستغنية بارث التاريخ وثروات المستقبل، وسبكون تركيا الدور المركزي في مقاومة أي محاولة لتقويض الاتفاقية عام ٢٠١٩ أو تقليص نفوذها في ليبيا وشرق المتوسط، بل قد تضغط على ليبيا أو تقدم وعوداً وتهديدات للحفاظ على الوضع القائم.

ختاماً، يبقى الرقص على القانون الدولي غير ذي جدوى، إذ سبحت صراعات جانبية وتنازلاً على مصالح وطنية ضيقة، ما يعزز انقسام دول المنطقة ضمن فك القوى العظمى المسيطرة في العالم، حين يتكاثر المسلمون بدرجة أولى بنار هذا القانون الدولي، الذي في ظله عاشت البشرية حربيين علميين مدمرين، والذي كثر تاريخياً هيمنة الدول الكبرى على المسلمين، والتعزز قواها من أحكام الإسلام جملة وتفصيلاً، بل كان وراء جل مصائبنا في العصر الحديث من إسقاط الخلافة إلى تقسيم بلاد المسلمين إلى زرع كيان يهود في قلب الأمة الإسلامية، إلى ما يحدث الآن في غزة والسودان وغيرها من بلاد المسلمين، فالقطع مع هذا النظام الجائر لا يكون إلا بإقامة دولة الخلافة التي تستأنف الحياة الإسلامية فنفض واقعا دولياً جديداً، وتسترد الأمة حقها الشرعي والتاريخي لكل شبر في البحر والأرض والجو خضع يوماً ما لسلطان الإسلام، وستعمل دولة الخلافة منذ قيامها على تركيز أعراف دولية ترتقي بالبشر وتتصمر للمظلوم ضد حاد الاستعمار ونهب الثروات والتجليل على الشعوب المستضعفة في العالم، ﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ قَبْلِكَ بِمَنَافِعِهِمْ يَسْمَعُوا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

دعت اليونان الحكومة الليبية المعترف بها دولياً (حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس) لبدء مفاوضات ثنائية حول ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) في البحر المتوسط. تهدف هذه الخطوة إلى إصلاح العلاقات المتوترة منذ توقيع الاتفاقية البحرية الليبية التركية المبرمة للحد لعام ٢٠١٩. كذلك معالجة اعتراضات ليبيا على مناقصة التنقيب عن الهيدروكربونات التي أطلقتها اليونان قرب جزيرة كريت وتعزيز التعاون الثنائي، خاصة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية القادمة من ليبيا نحو الجزر اليونانية (مثل كريت وغاندوس).

الخليفة المباشرة للتوتر تعود لتوقيع حكومة الوفاق الوطني الليبية وتركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بينهما.

زمت الحدود في هذه الاتفاقية بطريقة تتجاهل تماماً وجود جزيرة كريت اليونانية (والجزر اليونانية الأخرى)، حيث اعتبرت خطأ مستقيماً بين الساحل الليبي والساحل التركي. كما تعكس الاتفاقية استمراراً لرؤية تركيا الإقليمية كوريث للخلافة العثمانية، حيث تُبرر أنقرة الاتفاقية بالحقوق التاريخية الموروثة من المعاهدات العثمانية، مثل معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢، التي تعتبرها تركيا غير ملزمة بحدودها البحرية الحالية. هذا التوجه يتجسد في تقديم تركيا دعماً عسكرياً مباشراً لحكومة طرابلس منذ عام ٢٠١٩، مستندة إلى روابط تاريخية وقاعدة بحرية سابقة في العهد العثماني. في حين ترفض اليونان هذا الطرح، مؤكدة أن القانون الدولي الحديث يُلغي الشرعية التاريخية. وقد لجأت أثينا إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على تركيا، معتبرة الاتفاق "انتهاكاً لسيادة".

### ردود الفعل الدولية:

أثارت هذه الاتفاقية غضباً شديداً في اليونان وقبرص وجمهورية مصر العربية، التي تعارضها صراحةً للقانون الدولي الملزم (UNCLOS) الذي يُعطي للجزر حقوقاً بحرية كاملة. كما واجهت إبانة ودعوات لإلغائها من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خشية من تصاعد التوتر في منطقة حيوية للنقل البحري والطاقة. دعم أوروبا لليونان كحاجز ضد التمدد الروسي في المتوسط عبر حلفاء مثل الجزائر حفر في شرق ليبيا. ومع ذلك، يُظهر الاتحاد الأوروبي انقساماً داخلياً بين دعم اليونان سياسياً والرغبة في ضمان إمدادات الطاقة من ليبيا عبر تركيا.

أما روسيا فنرى في هذا التنافس فرصة لتعزيز وجودها العسكري وعرقلة لمشاريع خطوط الغاز المنافسة من مثل إيست ميد، التي قد تقوض صادرات الغاز الروسي.

الصين كذلك عبر استثماراتها في بنية ليبيا التحتية، مستفيدة من الفراغ الأمني لتعزيز مشروع الحزام والطريق. في حين يندبذ الموقف المصري بين معارضة الاتفاق التركي لتعارضه مع حدودها البحرية، والتقارب الأخير مع أنقرة، خاصة بعد اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط.

### توظيف الانقسام الليبي كإداة دولية:

حكومة طرابلس المدعومة من تركيا تتمسك بالاتفاق البحري مع أنقرة، بينما حكومة الشرق تتحالف مع روسيا ومصر. هذا الانقسام يُفقد ليبيا وحدة القرار ويعطلها ساحة تنازع دولي، فُتيرم اتفاقات من طرف دون موافقة الطرف الآخر. ما يجعل الدعوة اليونانية، رغم طابعها القانوني، تصادم بقية جوهرياً: غياب سيادة موحدة في ليبيا.

المحرك الأساسي للنزاع يكمن في وجود ثروات هائلة من الغاز تحت قاع المتوسط، ما يجعل المشهد

## تحت إشراف

# شركات الجيش المصري تحت إشراف شركات مرتبطة بالاحتلال جريمة بحق الأمة وخيانة للأمانة

بقلم: الأستاذ محمود الليثي \*

من تجهيز وتسليح وإمداد لوجستي، لا يجوز قط أن يُسلم للأجنبي، ولا أن يُفكك تحت عنوان الخصخصة أو الإصلاح. بل الواجب شرعاً أن يُنقذ عليه من بيت مال المسلمين، دون رهن مقدراته للصناديق الدولية أو الخباز الأجنبي. أما بيع أزرع الاقتصادية التي لا يجب أن توجد أصلاً، وفتحها أمام الاستثمارات الأجنبية، فهو خلع لسلاح الأمة من يدها وتسليمه للعدو، والأصل لا يكون لها وجود، فالجيش ليس تاجراً ولا صانعاً ولا يشتغل بالسياسة والحكم، فالجيش وظيفته الجهاد، والدولة تزعمه وتكفله وتكفل حاجاته، وما يجب حقيقة أن تكون هذه الشركات تحت تصرف الدولة لا الجيش ولا تباع لأحد ولا تخصص كونها من الملكية العامة.

إن ما يزيد هذا القرار جرماً فوق جرم، أنه يأتي في وقت تُركب فيه مجازر إبادة جماعية في غزة، على يد الجيش نفسه الذي تربط هذه الشركات به علاقات وثيقة، فكيف تسمح دولة تدعي دعمها لفلسطين أن تتعاقد مع من يُؤمل ويروج ويصمم خطط التهجير والقتل لأبناء غزة؟! أليس هذا من التعاون المحرم؟ أليس من نواضع الولاء والبراء؟

بل ما يزيد الطين بلة أن يُرَّجَح هذا التفريط على أنه إصلاح اقتصادي وتنمياً، بينما هو في جوهره تفكيك للسيادة، وبيع لمقدرات المسلمين، وتسليم لأسراهم للعدو.

الواجب الشرعي اليوم ليس الخصخصة ولا تلبية شروط الصندوق الدولي، وإنما الإنفكاك التام عن النظام الرأسمالي ومنظومته الاستعمارية، وإعادة بناء الاقتصاد على أساس الأحكام الشرعية:

- إلغاء الربا والتعامل مع النقد كخلاء ذهبي حقيقي
- إعادة الاعتبار للملكية العامة ومنع تملكها للقطاع الخاص
- حصر مهام الجيش في حماية الدولة وحمل الإسلام للعالم بالدعوة والجهاد، لا في إدارة مصانع ومزارع ومحطات وقود

• منع أي شكل من أشكال التعاون أو المشاركة مع من بُنيت عدواته للأمة، ولو كان في صورة مستشار أو خبير دولي

• فالاقتصاد في الإسلام لا يُفصل عن العقيدة، بل هو فرع عنها، تحكمه حلالاً وحراماً، ولا يدار وفق مؤشرات السوق الحر، بل وفق أحكام ربانية تضمن العدل، وتحول دون التبعية.

إن ما يحدث اليوم من خصخصة لاقتصاد الجيش المصري تحت إشراف شركات ذات ارتباط مباشر بكيان يهودي، هو خيانة لله ورسوله والمؤمنين، وتحقيق لرغبات المستعمر دون قيد أو شرط، وهذا لا يجوز السكوت عليه، بل يجب أن يُنكر إنكاراً صريحاً، وأن يُكشَف على رؤوس الأشهاد، وأن يُدعى أبناء الأمة وخاصة الجيش إلى الوقوف في وجهه، والعمل الجاد لإقامة سلطان الإسلام الذي يحمي الأمة ويصون مقدراتها من العث والخبائث.

إن الحل الوحيد لمصر وأهلها هو في تبني الاقتصاد الإسلامي وتطبيقه كاملاً مع باقي أنظمة الإسلام التي يكمل بعضها بعضاً في ظل الخلافة المرشدة على منهاج النبوة، التي ترضي الناس بالإسلام وتقسّم الملكيات على أساسه فنضع الملكية العامة وتجعلها تحت إدارة الدولة لترعى الناس بها حقاً خير رعاية بعيداً عن الغرب واحتكاره للخدمات وشركائه الناهية للثروات، فاللهم أعد لنا دولة الإسلام وسلطانها وشرعها لنستظل بظلمها من جديد؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة.

\* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

في خطوة تكشف عن مدى التردّي الذي وصلت إليه الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين، أعلنت مصر بدء خصخصة خمس شركات مملوكة للجيش، بإشراف شركات استشارية دولية بُنيت صلاتها المباشرة بكيان يهود وجيشه. هذه الخطوة ليست مجرد قرار اقتصادي يُتخذ في سياق سياسات السوق والحوكمة كما يُرَّجَح لها، بل هي في حقيقتها خيانة موصوفة، وتفرط بامن الأمة ومقدراتها، وتسليم مفاتيح سيادتها الاقتصادية والاستراتيجية لأعدائها منتصبي أرضها ومضطهدي أهلها.

إن الخصخصة في ذاتها، بوصفها نهجاً اقتصادياً يمكن الأفراد والشركات من السيطرة على الثروات والمرافق العامة، تتناقض مع أحكام الإسلام، فالملكية في الإسلام تنقسم إلى ثلاثة أنواع: فردية، وعامة، وملكية الدولة، وما كان من قبيل الملكية العامة، كالثروات المائية، والمياه، والطاقة، والطرق العامة، لا يجوز بأي حال تملكه الأفراد أو الشركات الخاصة. وشركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية ليست مجرد كيانات اقتصادية مستقلة، بل هي أذرع عسكرية فاعلة ضمن منظومة الجيش، تُستخدم لتأمين احتياجاته، وتوفير التمويل المستقل له (كما يدعي النظام)، وتعزيز هيمنتها على مفاصل الاقتصاد الجيوي.

ومن ثم فإن تسليم هذه الشركات لمستثمرين من القطاع الخاص، تحت إشراف شركات أجنبية لها صلات مع كيان يهودي، هو خيانة للأمة ولقدرة الجيش وتسليم لمفاته الحساسة بيد أعداء الأمة.

المثير للقلق هو أن الإشراف على هذه العملية أوكل إلى شركات استشارية بُنيت أنها تنشط تجارياً وأميناً داخل الكيان الغائب، منها مجموعة بوسطن للاستشارات، وشركتا برايس ووترهاوس كوبرز وجنرات تورنتون، وتكفي الإشارة إلى أن تاليا غارنيز، التي تتولى إدارة التحول الرقمي والأمن السيبراني في برايس ووترهاوس فرع كيان يهودي، هي ضابطة برتية عقيد في وحدة مامرام، الذراع السيبراني لجيش يهودي. بل إن بوسطن نفسها شاركت في تأسيس "مؤسسة غزة الإنسانية"، التي مارست التجميع والتصفية المنظمة لأهل غزة تحت غطاء المساعدات.

كيفية تقبل دولة تزعم أنها ذات سيادة أن تُفوض خصخصة شركة تابعة لوزارة الدفاع لشركات لها علاقات موثقة بقيادات عسكرية في كيان يهودي؟! وكيف تسوغ لفنائها تمكين هذه الكيانات من الإطلاع على ملفات عسكرية، وبيانات مالية، وهياكل تنظيمية، وخطط تشغيلية تمس أمنها؟! ما يحدث هو تسليم طوعي للسيادة وفتح للأرواب أمام العدو ليطلع على ما لا يُطلع عليه إلا ولي أمر المسلمين الشرعي.

إن الإسلام يحرم تحريماً قاطعاً تسليم شؤون المسلمين، لا سيما ما يخص الجيش والدفاع، للكفار، أو لمن بُنيت عدواتهم للأمة. قال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ آلِيَةً مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ أي أن من يوالي الكفار ويوكل إليهم أمور المسلمين، أو يرضى بتسليم مفاتيح القوة لهم، فقد خرع من ملة الولاء لله ورسوله.

وما تعلقه مصر بتوقيعها اتفاقيات مع شركات استشارية على صلة بالاحتلال، هو تمكين للكفار من شؤون المسلمين، بل ومن أسراهم العسكرية والاقتصادية، وهذا لا يجوز بحال، لا سيما أن هؤلاء المستشارين قد شاركوا في جرائم إبادة في غزة.

الجيش في الإسلام ليس كياناً استثمارياً ولا مؤسسة تجارية، وإنما هو جهاز حربي له عقيدة قتالية مهيأ لحماية بيضة الإسلام ورد العدوان على الأمة، وكل ما يُمكن هذا الجيش من أداء وظيفته،

## المرأة في ظل النظام الرأسمالي أسيرة للأهواء والشهوات

لقد لعب الغرب بقضية المرأة أيما تلاعب؛ استغلها لتنفيذ مؤامراته التي لا تكاد تحصى على المسلمين، فجمع كيدته بتبذيل فئة من أبناء الأمة الضميعين بغيره، فنتفكرو لثقافتهم المنبثقة عن عقيدتهم وما جاء فيها من أحكام تخص المرأة في نظام اجتماعي عظيم وبدوا يسوقون لأفكار الغرب التي يرون فيها التحرر والانتعاش من هذه الأحكام، ونجح الغرب، وما هي المرأة تعيش الانعقاد والتحرر، ولكن الانتعاش والتحرر من ماذا؟ إنهم يريدونه انتعاشاً من أحكام الإسلام العظيم الذي حرر المرأة حقاً من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

وها هي المرأة الفاسد في ظل هذا النظام الرأسمالي المجرم يجعلها أسيرة للأهواء والشهوات ومناقدة إلى ما يميل عليها الواقع اليوم من تحطيم لأسرتها وعلقتها بروحها وانقطاع صلاتها من علاقاتها مع أبنائها. إن الغرب الحادق على الأمة يربحها وتسائها لا يريد لها العناء بل يريد فقط مصلحته في الإبقاء على نظامه الرأسمالي العفن الذي لا يرى للمرأة شأنًا كما خلقها الله إنساناً كرمه بعقله عن سائر المخلوقات، ولكن النظام الرأسمالي جعل منها سلعة رخيصة للتبذير، أوهم الغرب المرأة أنها كانت مغفلة وكانت تعطل طاعة سيدها الزوج، فمثل في اليوم في ظل هذا النظام أدنى من قبل وهي تعيش صراعاً مع زوجها أوجده التنظيم الفاشل لعلاقتها مع الرجل؛

## إلى مسلمي باكستان أحفاد محمد بن القاسم

يا مسلمي باكستان: إن الصمت والإذعان أمام الظالم المعتدي هو عون له على قتل المظلوم، فانتفضوا وارفعوا أصواتكم، هزوا الجنود والضباط المخلصين في القوات المسلحة، ونكروهم بواجبهم الشرعي. وأخبروهم أن الله سبحانه وتعالى قد أمر فقال: ﴿انفروا جفاهاً ونفلاً واجابوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله﴾. وأخبروهم أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب عليهم نصرة مسلمي فلسطين فقال: ﴿وَأَنْ تَنْصُرُوا مَنَافِقَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَمَا لَهُمْ إِن لَّمْ يَقاتلوا دفاعاً عن المستضعفين من المسلمين في فلسطين فيسألون، قال

الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَأَنْتَظِرُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾؟ الخلافة المرشدة على منهاج النبوة فرض شرعي عليهم، إن الخلافة هي التي توحد الأمة تحت راية واحدة، وإمام واحد، وقوة واحدة، وهي التي تمنحك شرف تحرير الأرض المباركة فلسطين، ومسرى النبي ﷺ، وستستحقون شفاعته في أبناء محمد بن القاسم، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ فَيَقْتُلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ...» صحيح مسلم



